نقابة عمال وموظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية في بيان لها..

نحمَل وزارة النفط مسؤولية ما يحدث للشركة والموظفين نعلن تمدينا للمفقات الشبومة ني الشركة

عدن "الأمناء" خاص:

حمَّلت نقابة عــمال وموظفي الشركة اليمنية للإستثمارات النفطية والمعدنية قيادة وزارة النفط وإدارة الشركة المسؤولية القانونية تجاه ما يحـــدث للشركة والموظفـــين وإهدار لحقها الحصري في استثمار المنطقةً

وقالت النقابة في بيان لها حصلت "الأمناء" على نسخة منه: "حان الوقــت لوقف مثل هـــذه الصفقات المشبوهة والتصدي لأي محاولات ملتوية تهدف إلى ضياع الشركة وموظفيها ومقدراتها ومكتسباتها".

وأضافت: "سنوات من الفشل والفوضى والفساد المنهج الذي تعانى منه الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية وإهدار لحقها الحصري فى استثمار المنطقة المشركة، مـع غض الطرف من قبل السططات العليا والأجهزة الرقابية، والتــى نعتبرها المظلة التي يســـتظل تحتهاً كل الفاسدين ودونّ أى نتيجة ملموسـة، فقد أتيح المجال لقيادة وزارة النفط وإدارة الشركة الذين تعمدوا في إذلال موظفي الشُركَة وابتكُرواً أبشع الطرقَّ والوسائل لسحقهم وتدميرهم، وإن كل الحجج أصبحت واهية ولا يمكن القبول بها وتصديقها بعد الأن، وإن الوقت قــد حان لوقف مثل هذه الصفقات المشبوهة والتصدي لأي محاولات ملتويــة تهدف إلى ضياع الشركة وموظفيها ومقدراتها

وأوضحت: "إنه ومنذ وقت مبكر خاطبت النقابة قيادة الشركة عن

رفضها لأي إجراءات أو اتفاقيات مخالفة لقانون إنشاء الشركة واتفاقية التشعيل المشـــتركة، والتي كان آخرها تغيير المشـــغُلّ لقطــِاع (5) (بترّو مســيلة) والـــذي يعتبر مدخلا لأخذ الدور المنوط بالشركة عند انتهاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج وتشغيل القطاع، وأمام كل تلــك المخاطبات لم نرَ أي تحرك من قبل الجهات المختصة عدا بعض الاعتراضات الخجولـــة التـــي لا ترقـــى إلى ردع كل من تسوِّل له نفســـه المساس بمكتسبات الشركة ومقدراتها وأحقيتها في التشغيل للقطاعات النفطية والاستثمار في كل شبر من أرض

وتابعت: "وبالاستناد على القانون رقم (1) الخاص بإنشــاء الشركـــة اليمنية ـ تثمارات النفطية والمعدنيــة، اتفاقية المشــــاركة في الإنتــــاج (PSA)، واتفاقيــــة التشغيل المشــــــــرُكة (JOA) اللائحة الداخلية للشركة، ومحاضر مجلــس مديري الشركة ومذكرات النقابة رقم: م.ن 172 بتاريخ -1-3

خوات من الفشل والفوضى والفساد الممتهج الذي تعاني منه الشركة اليمنية للاستثمارات الفطية والمعدنية وإهدار لحقها الحصري في استثمار المنطقة المشرقة مع قبيل الطرف من قبل المنطقات العلميا والاجهزة الرقابية والتي يعتبرها المنطقة التي يستطل تحتها كل القامدين ودون أن تتبجة مقمومة فقد انبح المجال للهادة وزارة النفط وادارة الشركة الذين تعمدوا في إذلال موظفين الشركة وإنتكروا المتح الطرق وتدبيرهم وإن كل المحجح اصبحت واهمة ولأيمكن القبول بها وتصديقها بعد الان وإن الوقت قد حان لوقف مثل هذه الصفقات المشيرة ، والذي يعبر مدخلا لأحد الدور الموط بالشركة عد انتهاء اثقافية المشاركة في الإناج وتشغل القطاع وامام كل تلك المخاطات لم نرى أي تحرك من قبل الجهات المختصة عنا بعض الاعتراضات الخجولة التي لا ترقى الى ردع كل من تسول له نقسه المساس بمكتسبات الشركة ومقدراتها واحقيها في الشفهل للقطاعات الفطية والاستمار في كل شير من ارض الوطن الحبيب.

وبالاستناد على القانون رقيم (١) الخاص بأنشاء الشركة اليمنية للاستثمارات النقطية والمعدنية ، اتفاقية المشاركة في الإنتاج (PSA) ،اتفاقية ، والبيانات والمذكرات الأخرى اننا اذ تحملكم المسؤولية القانونية تجاه ما يحدث للشركة والموظفين ونود اطلاعكم بالاتي :-

- ا- إن الموادر ٣-٣-١-٥ كذا العادة ٧ من قانون الشاء الشركة التي تعم على ر تخصص الشركة ومندح حصرا بموجب القانون وقم (١)
 استثمار الفط والمعادن في السنطنة المشتركة). والقدارة ج من المادة ٨ من دات القانون التي نعمت على الشركة في سبل بحقيق المؤسسة (١ الانتواث مع الغير في استثمار المنطقة المشتركة)).
 اعراضها (را الانتواث مع الغير في استثمار المنطقة المشتركة).
 اعمارة على الإنتاج من الشركة المبند الارتصارات القطية والمعدنية و(را اكسون سبأ المعدودة، كوفيلك البعن المعدودة،
- تونال اليمن ، هنت اليمن لتنمية المنطقة المشتركة ،زاروبيش جيولوجيا، ماشينو امبورت)) والعادة (١) فقرة (ج ،ط) ،مادة ١١/ أ، ب انتهاء انفاقية المشاركة في الإنتاج او استرداد اجمالي تلك الأصول ايهما حدث أولا.
- ٣-اللاتحة الداخلية للشركة ومحاضر مجلس المديرين ومذكرات النقابة فيما يخص الحقوق المكتسبة للموظفين من رواتب ومستحقات
- . ٤-التمادي الواضح والتدخل السافر وغير القانوني من قبل المتنفذين والخاضعين للإملاءات في قيادة وزارة الفط (عدن) بنستر وقانون واضح وثابت مندو تأسيسها وقد تمثلت هذه التدخلات بالتالي :-

- فيام وزير الفلط بإعطاء شركة بمرو مسيلة تشغيل قطاع ه في مخالفة واضحة وصيحة فدمت فيما الفائم المتوجه باربخ ٣-١-٢٠٢٢ رمزيق)، موضعا الوضع القانوني ليتر ومسيلة وعدم الطبيعة الشغيل القطاع

ا ــ أقدمت وزارة النفط بمذكرتها وقم,(و ن م/٥١ ه) وتاريخ (٦/ ٢٠/١ ٢م)كان مفادها تعطي بنر ومسبلة الاستحواذ على

بالشركة والموظفين (مرفق؟).

بعض الشرك، في قطاع (ه) دون مراعاة للناون انشاء الشركة وانفاقية العشاركة في الإنتاج وانفاقية الشغيل العشنوكة. وتم عمل بلاغ نفاي بنارغ ٢١-٨-٢٠٢٦ م الى الجهات النفيذية والشتريعية والرقابية والقضائية وضحت كافة المحالفات الني الحقت الضرر

وان النقابة لا تجد أي تفسير لما يحدث من انتهاك لقانون الشركة واتفاقية المشاركة وانما نحيره بمثابة العبث والانحراف الكبير في قبادة وزارة

النظ وما هذا النصرف الارغن من قبل وزير النقط الا تصرف برنك المشهد ومقده وان مثل هذه القرارات الارتجابة ومهذا الشكل العمين نحره وشرا حبليل بهدد الشركة وموظمهها ونتوعة ثقة الشركاء في الفطاع وتدمير واضح لاكبر صرح افتصادي ووالمد لخزينة الموقف وإننا لم نوى سوى

يواطق من قبل إدارة الشركة ومجلس إدارتها المام الممارسات التي تتهجيها وزارة النقط والتي لا متناك ألحق في اصدار مثل هذه الرسائل او موافقات المخالفة مالم ينت عكس ذلك من خلال التحرك القوري لإيقاف هذا الهيث وطلب احالة المتورطين بذلك رحميا الى الحيفات

لمعتمدة من اجل الحفاظ على مقدرات الشركة وموظميها ومكتسباتها التي تستطيع القيام بتشفيل القطاع حاليا او في الوقت القريب لانتهاء فمرة تتعيين القانونية والمقفرة بسر-٢٦، يوما .

يقاف هذه الإجراءات والغاء هذه الإنفاقيات بموجب قانون الشركة وتفاقية المشاركة في الإنتاج وتطالب الجهات المختصة بالقيام بواجها الوغي تجاه الشركة إحدى مؤسسات الدولة الإقصادية وحمايتها من عبث الطامعين مالم قاننا نحير الجميع شكانه فعاد محما

رفع المجمع البعر فاتوني من رواتب الموظفين وإعادة ما تم خصمة من الأشهر أكتوبر ٢٠٢١م وحتى صرف احر راتب من العام ٢٠٢١م والامتيار بعرف رواتب الموظفين دون اجزاء او خصم او تعسف . تعير حقوق الشركة الهمية الامتثمارات القطياء مخوطة بموجب هذه المشكرة وما ميقها من ملكرات وستلحا بكل الطرق

وعلية ولما اسلفنا بيانه اعلاه فأننا نطالب المعنين والمتورطين في هذه المخالفات وبشكل عاجل بمايلي :

تعطي بتر ومسيلة الاستحواذ على حصص بعض الــشركاء في قطاع (5) دون مراعـــاة لقانون إنّشـــاءً الشركـــة واتفاقية المشـــاركة في الإنتاج واتفاقية التشغيل المشتركة، وتُم عَمل بلاغ نقسابي بتاريخ -21 2022-8م إلى الجهــــّات التنفيذية والتشريعية والرقابية والقضائية ووضحت كافة المخالفات التي ألحقت الضرر بالشركة والموظفين

وقالت: "إن النقابة لا تجد أي تفسير لما يحدث من انتهاك لقانون الشركة واتفاقية المشاركة وإنما نعتبره بمثابة العبث والانحراف الكبير في قيادة وزارة النفط، وما هذا التصرف الأرعن من قبل وزير النفط إلا تصرفا بربك المشهد ويعقده وأن مثل هدده القرارات ". الارتجاليــة وبهذا الشــكل العبثي نعتبره مؤشرا خطيرا يهدد الشركة وموظفيها وزعزعية ثقة الشركاء في القطاع وتدمـــيّرا واضِحًا لأكبر صرح اقتصادي ورافدًا لخزينة الدولة وإننا لن نرى سوى التواطؤ من قبل إدارة الشركة ومجلس إدارتها أمام الممارسات التي تنتهجها وزارة النفط والتي لا تمتلك الحق في إصدار مثل هذه الرسائل أو الموافَّقاتَ المخالفة ما لم يثبت عكس ذلك من خلال التحرك الفوري لإيقاف هذا العبث وطلــب إحالة المتورطين بذلك رســـميا إلى الجهات المختصة من أجل الحفاظ على مقدرات الشركة وموظفيها ومكتسباتها التى تستطيع القيام بتشغيل القطاع حاليـــا أو فى الوقت القريب لانتهاء فترة التعويتض القانونية والمقدرة

بـ(460)يوما". وأكملت: "وعليه ولما أسلفنا بيانه أعلاه فإننا نطالب المعنيين والمتورطين في هذه المخالفات وبشكل عاجل بما يلى:

- إيقاف هذه الإجـراءات وإلغاء هذه الاتفاقيات بموجبب قانون الشركة واتفاقية المشاركة في الإنتاج ونطالب الجهات المختصة بالقيام بواجبها الوطنى تجاه الشركة إحدى مؤسسات الدولة الاقتّصادية وحمايتها من عبــث الطامعين ما لم فإننــا نعتبر الجميع شركاء فيما يحصل.
- رفع الخصم غير القانوني من رواتب الموظفين وإعادة ما تم خصمة منّ الأشــهر أكتوبر 2021م وحتى صرف آخر راتب من عام 2022م والاستمرار بصرف رواتب الموظفين دون اجتزاء أو خصم أو تعسف.
- تعتبر حقــوق الشركة محفوظة بموجب هذه المذكرة وما سبقها من مذكرات وسنلجأ بكل الطرق القانونية لحماية الشركة ومقدراتها وحقوق وموظفيها".

• لا نجد أي تفسير لما يحدث من انتهاك لقانون الشركة واتفاقية المشاركة

2022م، والبيانات والمذكرات الأخرى، فإننا إذ نحملكم المسؤولية القانونية تجاه ما يحدث للشركة والموظفين ونود إطلاعكم بالآتى:

-1 إن المـواد (5-4-3-2) وكذا المّادة 7 في استثمار المنطقة المشتركة). -2 اتفاقيــة المشاركة في الإنتاج بين

من قانون إنشاء الشركة التي تنص على (تخصص الشركة وتمنح حصرًا بموجب القانون رقم (1) استثمار النفط والمعادن في المنطقة المشتركة). والفقرة ج من المادة 8 منّ ذات القانون التيي نصت على أن للشركة في بيل تحقيق أغرّاضها (الاشتراك مع الغيرّ

الشركــة اليمنيــة للاســتثمارًاتُ النفطية والمعدنية و(اكسون سبأ المحدودة، وكوقبيك اليمـن المحـدودة، وتوتال اليمـن، وهنت اليمن لتنمية المنطقة المشــتركة، وزاروبيش جيولوجيا، ماشينو امبورت) والمادة (1) فقرة (ج ،ط)، ومادة 11/ أ، ب، التي نصت على امتلاك الشركة ولا ســواها لأي أرّض أو شراء فيما يتصل بالعمليات النفطية وكذلك ملكية الأصول الثابتــة والمنقولة بعد انتهاء اتفاقية

المشاركة في الإنتاج أو استرداد إجمالي تلك الأصول أيهما تحدث أولا.

-3 اللائحــة الداخلية للشركة ومحاضر مجلس المديرين ومذكرات النقابة فيما يخص الحقوق المكتسبة للموظفين من رواتب ومستحقات وعلاوات وتسويات.

-4 التمادي الواضح والتدخل السافر وغير القانوني من قبل المتنفذين والخاضعين للإملاءات في قيادة وزارة النفط (عدن) بتســتر واضــح لصفقات فســاد والتفاف على الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية واختصاص شركة عريقة ومستقلة يحكمها لوائح وقانون واضح وثابت منذ تأسيســها، وقد تمثلت هــذه التدخلات في قيام وزيــر النفــط بإعطاء شركــة بتروّ مسيلة تشغيل قطاع 5، في مخالفة واضحة وصريحة قدمت فيها النقابة اعتراضا بتاريخ 2022-1-3م موضحًا الوضع القانوني لبتر ومسيلة وعدم أهليتها لتشغيل القطاع، إلى جانب تقديــم وزارة النفط بمذكرتها رقم (م و ن) بتاریــخ 2022/10/6م کان مفادهـــا